مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

نقد النحو

مقدمة الكافية أنموذجاً

د/ وحيد الدين طاهر عبد العزيز

الأستاذ المساعد بآداب قنا

توطئة:

النقد في اللغة هو الجدل والمناقشة ، وفى طور الاصطلاح الأول هو تمييز الجيد ، والزيف، وهو في الأصل للدراهم ، فانتقاد الدراهم إخراج الزيف منها ، وقد جُمع المعنيان اللغوي والاصطلاحي فى كتب المعجم ، ففى لسان العرب : " وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف ... وناقدت فلانا إذا ناقشته فى الأمر" [١] ، وفى القاموس المحيط : " وناقده ناقشه"[٢] ، وفي المصباح : " وانتقدت كذلك إذا نظرتها لتعرف جيدها وزيفها "[٣] ، وكان الجدل وليد تأثير الثقافة الواردة إلى اللسان العربي ، حيث تأثر النحويون بالجدل الأرسطى ، وبالأسلوب السوفسطائى ، وأغرموا بعلم الكلام، فكانوا يواجهون رأى الخصم بالحجة [٤] ، وكان النقد اللغوى حادا يميل إلى الصرامة والقوة فى المواجهة ، يقول الأستاذ على النجدى ناصف فى بحثه المنشور فى مجلة رسالة الإسلام : " يؤثر النقد اللغوى فى مساجلاته المواجهة والصرامة على المداراة والمجاملة ، وقلما يرضى فى مآخذه وأحكامه دون التجهيل والتخطئة على تفاوت فى ذلك ، من القول الهين الرّفيق ، إلى القول الذى لا رفق فيه ولا هينة " [٥] ، ويقول فى موضع آخر : " وإذا تركنا مساجلات النقاد والأدباء ، ورجعنا إلى كتب النحو واللغة والنقد ، وجدنا فيها صرامة أيضا ، ولكنها تدور حينا على التخطئة والإنكار ، وتدور حينا آخر على الإحصاء والحصر" [٦] ، ويمكن تقسيم النقد ثلاثة أقسام : الأول الأدبى ، والثانى اللغوى ، والثالث النحوى ، أما النقد الأدبي فهو أكثر النقود انتشارا ، ومساجلاته لا تعد ولا تحصى ، ويمكن القول إن رسولنا محمداً – صلى الله عليه وسلم– من أوائل من رمى بسهم فى هذا النوع من النقد حين قال : " خير كلمة قالها لبيد [الطويل]: ألا كل شئ ما خلا

١– لسان العرب [ن.ق.د] ٢٥٤/١٤ ، وانظر مختار الصحاح [ن.ق.د] ٣٠٥.

٢ – القاموس [ن.ق.د] ٤٦٦/١ .

٣ – المصباح المنير [ن.ق.د] ٦٢٠.

٤ – انظر : فى نقد النحو العربى ، للدكتور صابر بكر أبو السعود ١١٥ .

٥ – فى النقد اللغوى للأستاذ على النجدى ناصف ١٦٨/٢ .

٦ – فى النقد اللغوى للأستاذ على النجدى ناصف ١٦٩/٢ .

الله باطل [وكل نعيم لامحالة زائل] [١] ، وفى هذ النوع من النقد يحكم الناقد على بيت من الشعر أو على قصيدة بالجودة أو الرداءة وفقا لمعايير فى ذهنه أحيانا يفصح عنها وأحيانا لا ، وإلى هذا النوع ينتمى ناقد العرب الأكبر قدامة بن جعفر الذى كان أول من وسع الحديث في النقد الأدبي ، فاستخدم هذا المصطلح ووظفه توظيفا رائعا في سفريه الفريدين نقد الشعر ونقد النثر[٢] ، وأما النقد اللغوى فيعمد إلى كلمة بعينها أو مسألة لغوية فى سياقها ويتناولها بالنقد على غرار ما فعل ابن خالويه – فيما يقول الرواة – ناقدا المتنبي حين أنشد سيف الدولة [الطويل] :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تُسعدا والدمع أشفاه ساجمه

قال : أتقول أشجاه وإنما هى شجاه ، يحسب أن الكلمة فعل ماض وليس اسم تفضيل ، وما كان للمتنبى أن يتهاون أو يهادن في رد هذا الهجوم – على حد تعبير أستاذنا على النجدى ناصف – ولهذا كان جوابه قاسيا عنيفا ، إذ قال له : اسكت ، ليس هذا من علمك إنما هو اسم لأفعل [٣] ، وكثير من العلماء من جعل هذا النوع لونا من ألوان النقد الأدبى والحق أنه لغوى والفارق بينهما كبير ، وأما النقد النحوى (موضوع البحث) فهو نوع النقد الذى يعنى بما وجهه النقاد من تعليقات وانتقادات للنحو العربي ومنهجيته وأهمية تعلمه ، ويعنى بالخلاف النحوى والجدل الكبير الذى دار بين النحاة أنفسهم فى مسائل النحو المختلفة من مثل ما جمع ابن الأنباري فى كتابه الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومن العلماء من فطن إلى التفريق بين نوعى النقد الأدبى واللغوى ، وأبرز هؤلاء الأستاذ على النجدى ناصف فى بحثه المذكور آنفا ، يقول : " فليس النقد اللغوى فى طبيعته خلافا فى ارتياء رأى ، أو جدلا فى استنباط حكم فيتسع مجال القول فيه ، ويطول الأخذ والرد حوله ، بين المختلفين أو المجادلين ، بما يجد كل من أسباب الفلج والإقناع ولكنه نظرات فى الأثر الأدبى ، فمآخذ تؤخذ عليه من اللغة وعلومها ، إن كان ثمة مآخذ تؤخذ عليه " [٤] .

---

١ – أخرجه البخاري ، كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية ١٨٣/٧ .

٢ – وقد نسب قدامة إلى نفسه السبق فى وضع كتاب يحمل فى عنوانه هذا المصطلح ، حين قال فى مقدمه كتابه : " ولم أجد أحدا وضع في نقد الشعر وتلخيص جيده من رديئه كتابا ".

٣ – انظر فى النقد اللغوى ١٦٨/٢ ، وشرح البيان على ديوان المتنبى ٢٣٠/٢.

١– فى النقد اللغوى ١٧١/٢ .

النقد النحوي:

نشأ النقد النحوى موازيا لنشأة النحو نفسه ، حين سخر الأعرابى الشهير من قواعد النحو هذه ، وضاق بها ، محتجا بأنه نشأ فصيحا فى أرض العرب ، يتكلم العربيـــة بالســـليقة ، ولا حاجة له فى تعلم ما ابتكره النحاة ، وسجل ما يدور بخاطره فى أبيـــات شـــعرية شـــهيرة ، تتناقلها مصادر الأدب واللغة إلى يومنا هذا ، قال الأعرابي [البسيط] :

ماذا لقيت من المستعربين ومن تأسيس نحوهم هذا الذى ابتدعوا

إن قلت قافية فيه يكـــون لهـــا معنى يخالف ما قاسوا وما وضعوا

قالوا لحنت وهذا الحرف منخفض وذاك نصب وهـــذا ليس يرتفـــــع

إلى آخر أبياته الشهيرة [١] ، التى عبر فيها عن انزعاجه من هـــذا العلـــم المبتـــدع ، ونقـــده للإعراب وعلاماته وطرائقه ، وقد لخص الدكتور صابر بكر أبو السعود فى كتابه " فى نقـــد النحو العربى" النقد الذى وجهه الأعرابى صوب هذا العلم فى قضيتين جـــوهريتين ، الأولـــى تتمثل فى واضع هذا العلم فهو من وضع عقول غريبة على العربية ، عقول المـــوالى الـــذين أسسوا نحوا مبتدعا ليس قائما على السليقة ، والثانية تتمثل فى تخطئة هؤلاء النحاة المؤسسين لكل من يتصدى لنحوهم بالنقد ، وأن سيفهم مصلت وسهامهم مشرعة دائمـــا لمـــن يخـــالفون قواعدهم [٢] ، ولم يكن هذا الأعرابى هو الوحيد الذى ضاق بهذا النحو ، بل تبعه فـــى ذلـــك كثير من الأعراب .

وكان الجاحظ قد اتهم النحاة بأنهم تجار يتكسبون بالنحو، فكان هذا الاتهـــام نقـــدا صـــارما بالنسبة لهم ، يقول فى كتابه الحيوان : " قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بـــالنحو ، فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ ومابالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ، وما بالك تقـــدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ، قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى إليه قلّت حاجتهم إلـــىّ فيهـــا " [٣] ،

---

١ – انظر الإمتاع والمؤانسة ١٣٩/٢.

٢ – انظر : فى نقد النحو العربى ٨–٩.

٣ – الحيوان للجاحظ ٩١/١ .

وعليه لم يسلم الجاحظ من تتبع النحاة واللغويين له ، فلم يلبث ابن جنى أن تحين الفرصة للرد على الجاحظ الذى انتقد النحاة واتهمهم بتعارض القواعد حين روى قول الأعشى[الرجز]:

فلستَ بالأكثرِ منهم حَصىً وإنما العزةُ للكاثِر

وعاب على النحويين قولهم : (أفعل) الذى مؤنثه (فعلى) لا يجتمع فيه [أل] و[مِن] معا ، كيف اجتمعا فى قول الأعشى؟ فرد ابن جنى بقوله : " رحم الله أبا عثمان ، أما أنه لو علم أن (مِن) فى هذا البيت ليست التى تصحب (أفعل) المبالغة ... لضرب هذا القول إلى غيره ... وذلك أن [مِن] فى بيت الأعشى إنما هى كالتى فى قولنا أنت من الناس حر " [1] . إلى آخر نصه الذى شرح فيه المسألة شرحا وافيا ، ومن بعدُ وجه عبدالقاهر الجرجانى النقد لكل من نقد النحو فى كتابه دلائل الإعجاز ، ورأى أن من يزهد فى تعلم النحو وطرائق الإعراب وأحوال الكلمات المعربة كمن يصد عن كتاب الله ومعرفة دلالات السور والآيات ، يقول الجرجانى : " لو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة ، وإذا زعموا أن قدر المفتقر إليه قليل منه ، اقتصروا على ذلك القليل ، فلم يأخذوا أنفسهم بالتقوّى فيه ، والتصرف فيما لم يتعلموا منه ، ولم يخوضوا فى التفسير ، ولم يتعاطوا التأويل – لكان البلاء واحدا ، ولكانوا إذا لم يبنوا لم يهدموا " [2] .

ثم توالت بعدَ ذلك تأكيدات النحاة واللغويين على الفائدة من تعلم النحو ، وهى الوصول إلى التكلم بكلام العرب كلاما صحيحا ، وفهم كتاب الله عز وجل فهما صحيحا ، فيما يشبه نقد النقد ، وممن حمل مشعل هذه التأكيدات الزجاجى [٣٣٧ه] فى كتاب الإيضاح [3] ، سائرا على درب شيخه الزجاج عن المبرد ، وابن هشام [٧٦١ه] الذى ذكر فى مقدمة المغنى أن الوسيلة إلى السعادة الأبدية ، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية تكمن فيما يتيسر به فهم كتاب الله عز وجل ، ويتضح به معنى حديث النبى ، وأصل ذلك فى الإعراب .

---

١ – الخصائص ١٦٩/١ .

٢ – دلائل الإعجاز ٦٣ .

٣ – الإيضاح فى علل النحو ٩٥ .

ولم يحظ واحد من العلماء بمثل ما ظفر به ابن مضاء القرطبى من الاهتمام حين ألف كتابه الشهير (الرد على النحاة) ، ناقدا النحاة فى تقديرهم للعوامل المحذوفة ، محاولا هدم نظرية العوامل ، وقد عزا الدكتور صابر بكر أبوالسعود فى كتابه (فى نقد النحو العربي) نقد ابن مضاء القرطبى إلى باعثين رئيسين هما[١] التعصب ضد المشارقة وقد نقد المؤلف نفسه بنفسه وقال إن هذا الباعث ليس موضوعيا ، وعلل هذا الباعث بتأليف ابن شهيد الأندلسى للتوابع والزوابع معارضا به كبار شعراء المشرق من الجاهليين والإسلاميين ، وتمثل الباعث الثانى فى نقد أسلوب النحاة فى التعامل مع القواعد النحوية وفكرة العامل .

وفى العصر الحديث ألف الأستاذ الدكتور على النجدى ناصف بحثه المنشور فى مجلة رسالة الإسلام بعنوان (فى النقد اللغوى) فى العددين الثانى والثالث من السنة العاشرة ، الذى هدف فيه إلى التأنى فى النقد والطعن ، وأرجع المواجهة والغضب فى النقد " إلى ما سبقت به العادة بين الناقد والمنقود من الوحشة وسوء الظن "[٢] ، وخلص أستاذنا من هذا البحث إلى أن الإحاطة باللغة أمر عسير ، وانتقد النقاد السطحيين الذين يصوبون ويخطئون بنظرة سطحية فى كتب المعجم ، فقال " اللغة أكثر من ذلك جدا إنها المعجمات فى أنواعها المتعددة ، وموضوعاتها المختلفة ، وكلام الله فى قراءاته الكثيرة ، ونصوص اللغة الصحيحة فى لهجاتها المتباينة ، وأقوال العلماء ، وتخريجاتهم للكلمات ، إنها كل ذلك وأكثر" [٣] ، وقبل ذلك بعامين [٤] كان الدكتور طه حسين قد ألقى محاضرة فى المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية بدمشق ، نشرت فى مطبوعات الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، أكد فيها أن النحو هو أحب علوم العربية إليه ، وأنه يجد لذة فى تعلمه وتذكره ، ونقد فيها من طالب بإلغاء النحو وقواعد النحو ، وطالب بتيسير النحو والكتابة لتشيع اللغة ، وعزا وعورة تعلم النحو إلى عدم اعتناء الأساتذة المعلمين بهذا العلم وأنهم عجزوا أن يحببوا هذه اللغة إلى

---

١ – انظر فى نقد النحو العربى ٢٥–٢٦ .

٢ – فى النقد اللغوى ١٦٩/٢ . .

٣ – فى النقد اللغوى٣٠٧/٣ .

٤ – أى فى العام ١٩٥٦ .

الكاتب الكبير وبغضوا إليه اللغة الفصحى[١] ، ثم ألف الدكتور صابر بكر أبوالسعود كتابه (فى نقد النحو العربى) من مطبوعات دار الثقافة ١٩٨٨ ، الذى تتبع فيه مراحل النقد النحوى وذلك فى الباب الأول الذى قسمه فصلين الأول لنقد القدماء والثانى لنقد المحدثين ، فى حين خصص الباب الثانى للقضايا النحوية النقدية كالقراءات والحديث الشريف والمنهج المتبع فى الدرس النحوى ، وصنف المؤلف النقاد فريقين الأول الذين ضاقوا بالنحو سماعا فلم يرتبطوا بالقواعد ولم يألفوها ، والثانى فريق المبعوثين الذين التحقوا بجامعات أوروبية ودرسوا مناهج الغرب وهاجموا التراث بدعوى التطور وعدم السلفية ، فوقفوا من النحو موقف العداء ، ووصف المؤلف هؤلاء النقاد بأنهم لم يأخذوا بأسباب النقد الموضوعية ، فلم يطلعوا على ما ترك النحاة من تراث ، ولم يحاولوا أن يقفوا على دقائق المسائل ، وعزا إلى الجامعات شيئا من اللاموضوعية فى النقد حين قامت الأقسام المتخصصة فى الجامعات بجدولة اللغة العربية بتقسيمها إلى قسمى اللغة والأدب ، فدب صراع بين المتخصصين – من وجهة نظره– وكأنهم لا يأخذون من منهل واحد ، فمن النادر أن تجد واحدا من المتخصصين فى الأدب الحديث مثلا ينظر إلى النحو نظرة تقدير وموضوعية [٢] .

وثمة باحث مغربى معاصر هو الأستاذ الدكتور مصطفى غلفان قد ألف كتابا فى (اللسانيات العربية الحديثة– دراسة نقدية فى المصادر والأسس النظرية والمنهجية) من مطبوعات جامعة الحسن الثانى كلية الآداب والعلوم الإنسانية ١٩٩٨ ، وخصصه لنقد اللسانيات الحديثة – كما يحلو له أن يسميها– معتمدا على أسس إبستمولوجية فى ذلك (دراسة نقدية معرفية للعلوم) ، نقد فى هذا الكتاب النقد النحوى العربى بأنه نقد لم يكن قائما على رؤية منهجية أو نظرية شاملة للفكر اللغوى القديم ، وإنما هو ملاحظات متفرقة كما فعل نقاد الغرب فى نقدهم ، وأنه لم يكن نقدا موضوعيا ، وأن النقاد العرب وقفوا عند حدود النقد دون أن يقدموا نظرية لسانية (لغوية) بديلة للنحو القديم، وأن هذا النقد عجز عن دحض الأطروحات التقليدية التى ظلت سائدة [٣].

---

١ – انظر فى نقد النحو العربى ٣٧–٣٨ .

٢ – انظر : فى نقد النحو العربى ٣٣–٣٥ .

٣ – انظر : اللسانيات العربية الحديثة ١٩٩ .

ونقد الدكتور غلفان فيه شيء من التجهيل والتخطئة بغير حق ، فالنحو العربى بناء محكم ويكفى أن جله موافق لما جاء فى كتاب الله ، وإن كان فيه شيء من الخلل أو الهنات فى بعض الأبواب فذاك دأب الأعمال البشرية ، وبناء على إحكام بناء القواعد النحوية واطرادها فى معظم الأبواب كان النقد ملاحظات متفرقة فى الأبواب التى أحس فيها نقاد النحو بالنقص أو التقصير ، ونقد النحاة كان موضوعيا لحد كبير ، حيث ركزوا فى نقدهم على الأبواب التى رأوها عسيرة فى الفهم والتناول كالاشتغال والتنازع ، وتقدير العوامل ، والمسائل النحوية المفعمة بالافتراضات والتأويلات ، أما عن وقوف النقاد العرب عند حدود النقد ، فهذا تجن على هؤلاء النقاد ، واقتراح تقديم نظرية بديلة للنحو القديم تجن أكبر ، لأن استبدال نظرية بديلة بالنحو التقليدى يعوض القرآن الذى تكفل الله بحفظه للتحريف والتشكيك ، ولم نضع نظرية بديلة للنحو الذى اختاره الله ليكون معيارا لكلامه عز وجل ؟! وفى هذا تشريف عظيم ، ولم يقف نقاد النحو العرب عند حدود النقد كما يدعى الدكتور غلفان ، فقد بذل مجمع اللغة العربية بالقاهرة جهودا عظيمة فى سبيل العناية بقواعد اللغة وتيسيرها للتعلم ، وذلك فى المؤتمر الأول للمجامع العلمية بدمشق[1] ، حيث اقترح المجمع الاستغناء عن الإعراب التقديرى والمحلى ، وعلامات الإعراب الفرعية واعتبارها أصلا فى ذاتها ، واقترح كذلك توحيد ألقاب الإعراب والبناء ، وإلغاء الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، وغيرها من الاقتراحات .

وقد أجرى أستاذنا الدكتور شوقى ضيف محاولة لتجديد النحو وليس لإلغائه أو استبدال نحو آخر به ، وذلك بعد تحقيقه لكتاب الرد على النحاة الذى كان باعثا على التفكير فى تجديد النحو ، واقترح فى محاولته هذه إعادة تنسيق أبواب النحو والاستغناء عن الأفكار المكرورة ، وإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى تمشيا مع اقتراحات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، واقترح كذلك الاستغناء عن إعراب الكلمات التى لا يفيد إعرابها فى صحة نطقها مثل (كم) و (لا

١ – انظر : إصدار الإدارة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية " المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية دمشق ١٩٥٦.

سيما) ، مع حذف بعض أبواب النحو العربى [١] ، وقد لاقت هذه المحاولة ما لاقته من النقد والاعتراض .

وثمة محاولة أجراها أستاذى الدكتور تمام حسان حين ألف كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها " الذى يعد نظرية بديلة لدراسة النحو واللغة ، ولكن ليس بالمعنى الذى قصده الدكتور غلفان ، حيث حاول – رحمه الله– إعادة ترتيب الفكر اللغوى مع الاحتفاظ بأصول الفكر التقليدى دون هدم أو افتراء ، وقد ذكر فى تقديم كتابه الغاية من تأليف الكتاب بقوله : " والغاية التى أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوى كله ، منبعثا من المنهج الوصفى فى دراسة اللغة ، وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية فى هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التحلى بما ينبغى لى من التواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبدالقاهر" [٢] ، وقد انتقد أستاذنا فى كتابه اقتصار النحاة على قبائل بعينها أخذ عنهم اللسان العربى ، ووضع النحاة معيارا للانتقاء من بين القبائل وكيف أثر هذا الموقف التلفيقى من قبل النحاة فى المعنى النحوى والمعنى الصرفى [٣] .

محاولة الدكتور تمام حسان تهدف إلى وضع دراسة النحو واللغة فى إطار نظرية سماها (تضافر القرائن)، وقد لاقت أيضا هذه المحاولة ما لاقته من النقد .

ولم يغفل أستاذنا الإشارة إلى ابن مضاء القرطبى ومحاولته فى نقد النحاة بقوله : " وتناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحوية " [٤] ، وأشار فى الموضع ذاته إلى محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى فى إحياء النحو . فى حين لم يشر إلى محاولة الأستاذ أمين الخولى الذى ألف كتاب " مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب " الذى صدر لأول مرة عام ١٩٦١ من مطبوعات دار المعرفة ، واقترح فيه تهذيب النحو – على حد قوله– بالتيسير والرفق ، وجمع

---

١ – انظر تجديد النحو ١٣ .

٢ – اللغة العربية معناها ومبناها ١٠.

٣ – انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٥ .

٤ – اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥.

كل ما يوجد فى المذاهب النحوية والتوسع فى فهمه دون الوقوف على الظاهر ، وعدم التقيد بمذهب نحوى فى مسألة بعينها ، وتخير ما يوافق حاجة الأمة ، ويساير رقيها الاجتماعى[١] .

هذا وقد ألف مهدى المخزومى كتابه (فى النحو العربى – نقد وتوجيه) ، هداه البحث فيه إلى أن كثيرا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلها على أساس لغوى خالص ، لا أثر للتكلف فيه ، ولا ضرورة إلى التماس العلل الفلسفية ، فالفاعل والمبتدأ مرفوعان لأنهما مسند إليهما شىء فى الجملة ولا عمل لشىء فيهما ، وقد وجد المخزومى – كما يقول أستاذنا مصطفى السقا – حلولا سهلة خالية من التعسف لكثير من مشكلات النحو المنبنى على نظرية العامل فى محاكاة لعوامل الطبيعة [٢] ، وقد نقد الدكتور المخزومى فى كتابه نحو المتأخرين المنبنى على نظرية العامل التى لا يرى القارئ لها أثرا فى نحو القدماء فاخترع هؤلاء المتأخرون أبوابا لم يأبه لها القدماء كالتنازع والاشتغال ، اللذين وصفهما أستاذنا السقا بأن فيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية ، وكانت النقطة الرئيسة التى انتقد فيها نحو المتأخرين هى افتتانهم بنظرية العامل حيث جعلوا لكل أثر إعرابى عاملا مؤثرا من فعل أو اسم أو حرف فجعلوا لهذه العوامل قدرة تأثيرية كالمؤثرات الطبيعية ، والصواب أن الألفاظ لا قدرة لها فى أنفسها على إحداث أى أثر فى الكلام ، ولم يلتزم المخزومى فى حل هذه المشكلات مذهبا معينا من مذاهب النحويين فوضع المذاهب كلها أمام نظره ، وتخير منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة [٣] [النقد الموضوعى] .

وثمة كتاب أحدث ضجيجا فى الأوساط النقدية النحوية وهو كتاب " جناية سيبويه ، الرفض التام لما فى النحو من أوهام " الذى ألفه زكريا أوزون ، وصدر عن مطبوعات دار الريس فى لندن ٢٠٠٢ ، واتضح من اسمه أنه رفض تام لنحو سيبويه الذى ارتكب جناية بتأليف الكتاب – من وجهة نظره – وهو كتاب فى نقض النحو لا فى نقده ، دعا فيه إلى اطراح قواعد العربية لأنها غير منطقية ولا عقلانية ، ولأنها لا تؤدى دورها المطلوب ،

---

١ – انظر : مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب ٢٧ .

٢ – انظر فى النحو العربى نقد وتوجيه ٩ .

٣ – انظر فى النحو العربى نقد وتوجيه ٨–٩ .

وأن التعقيد الذى فيها سبب رئيس فى عدم انتشار اللغة العربية ، وأن هذه القواعد لم يضعها العرب لأن سيبويه فارسي ، وأن القرآن لم يتبع قواعد سيبويه ، وأن قواعد النحو تهتم بالشكل على حساب المضمون [١] ، وقد لاقى هذا الكتاب نقدا شديدا وصل إلى حد التطاول فضلا عن الصرامة والمواجهة والقول الذى لا رفق فيه ، ومن أبرز من تناول هذا الكتاب بالتفنيد والتجريح بل الهدم الدكتور نبيل أبوعمشة الأستاذ فى كلية الآداب بدمشق ، وذلك فى بحثه المنشور فى مجلة التراث العربى التى تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، فى العدد الثالث والتسعين والرابع والتسعين للسنة الرابعة والعشرين ، المحرم وربيع الثانى (١٤٢٤-٢٠٠٤) ، بعنوان (نظرات فى كتاب جناية سيبويه) ، الذى اتهم فيه مؤلف الجناية بأنه " تجاوز فيه حدود النقد إلى الهدم والاجتثاث"[٢] ولا أريد الوقوف طويلا عند هذا الكتاب النقضى لأنه محاولة لهدم النحو العربى هدما لا حياة بعده ، ويكفى ما قاله الدكتور نبيل أبوعمشة فى بحثه المذكور .

وبعد هذا التطواف المتواضع فى أطوار النقد النحوى يمكننى تقسيم المحاولات النقدية النحوية قسمين : الأول المحاولات العامة أو الكبرى ، والثانى المحاولات الخاصة أو الصغرى ، أما المحاولات النقدية العامة فتلك التى يعمد أصحابها إلى نقد الدراسات اللغوية (النحوية) فى عمومها دون التفرقة بين المدارس أو الأفراد كما فعل الأستاذ الدكتور تمام حسان فى كتابه اللغة العربية معناها ومبناها حين حاول إعادة ترتيب الأفكار اللغوية جميعها على وجه العموم ، وأما المحاولات النقدية الخاصة أو الصغرى فيعمد أصحابها إلى دراسة أحد العلماء بالنقد البناء أو إجراء دراسة نقدية حول مدرسة من المدارس النحوية أو فرع من فروع اللغة من أجل النهوض به أو معالجة ما فيه من نقص أو خلل ، ولابد أن ينبنى النقد فى كلا القسمين على قواعد منهجية متأنية قسمها الدكتور مصطفى غلفان قسمين القواعد المعيارية والقواعد المؤسسة [٣] ، وقصد بالمعيارية القواعد التى تتعلق بذات الناقد ووعيه من حيث الاتصاف بالموضوعية واحترام رأى الآخر وعدم

---

١ – انظر جناية سيبويه ١٥-٢٣ .

٢ – مقدمة نظرات فى كتاب جناية سيبويه ،

٣ – انظر : اللسانيات العربية الحديثة ٥٨-٥٩ .

الإساءة إليه ، والتخلى عن المجازفة فى التعميمات والقطع فى الإثبات أو النفى ، وربط هذه القواعد بما عرف قديما بشروط الجدل والمناظرة ، فى حين قصد بالمؤسسة القواعد التى يتم بها التحليل النقدى السليم من رؤية منهجية تستند إلى جملة من المبادئ قابلة للضبط والمراقبة ، وتجعل المتابعة النقدية مقيدة حتى لا يتحول النقد إلى أحكام ذاتية .

ويرتبط النقد السليم ارتباطا وثيقا بالعلاقة بين المقدمات والنتائج ، فالمقدمات المنهجية المتأنية تؤدى إلى نتائج سليمة ، ولا تكون العلاقة بينهما سليمة إلا إذا استند النقد إلى أسس نقدية منهجية لا زيغ فيها ، وكل نقد له نقد موازٍ ، فالنقد فى الأصل نص ناقد ومنقود فى آن واحد ، حيث يتحول النقد بمجرد تدوينه إلى نص يحتاج إلى من ينقده ، وينتج عن هذه العملية النقدية سلسلة من النصوص النقدية المتوازية التى تتفق وتختلف فيما بينها ، فيما يسمى عند العلماء بالنص الظل أو ظل النص .

هذا وكل كلام يخضع للنقد عدا كلام الله عز وجل ، وكلام نبيه – صلي الله عليه وسلم – المتصل سنده برواة ضابطين عدول من صحيح الحديث الشريف فإن كان النقد للظروف والملابسات المحيطة بالكلام سُمىّ نقدا خارجيا أى خارج النص ، وكان بمحاذاة النقد الداخلى الذى يعنى بالنص نفسه ، وعليه ينتج تقسيم آخر للنقد يمكن أن أسميه نقد المقام ونقد المقال.

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى الآتى :

- النقد هو الجدل والمناقشة " والجدل لا يكون إلا حيث التعارض بين الأنساق [هذا] التعارض أساسى أحيانا لكنه لا يدمر دائما ... [وهو] أسئلة شديدة الأهمية يؤدى بعضها إلى بعض [١] .
- نقد النحو هو العلم الذى يعنى بتمييز ردىء النحو من جيده ، ويهتم بما فى النحو من أبواب تحتاج إلى إنعام نظر ، وهو نوعان عام وخاص ، وقد نشأ هذا العلم موازيا لنشأة النحو .

---

١ – النقد العربى نحو نظرية ثانية ، للدكتور مصطفى ناصف ٩ .

- لابد أن يكون النقد موضوعيا لأن النقد " قد يأتى على غير علم بالقاعدة تسرعا فى الأحكام دون تدقيق فى أصول القاعدة ، وهذا النقد العاجل يوقع صاحبه فى براثن المتخصصين بل قد يوقعه فى مغبة تسرعه "[١] .
- كل كلام خاضع للنقد عدا كلام الله عزوجل وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – المتصل سنده بأن يكون كل راومن رواته عدلا ضابطا .
- لم تكن علاقة النحو بالنقد علاقة سطحية أو عابرة ، ونحن أمام هذه المظاهر الجلية وهذه التجليات الواضحة فى هذه الشبكة من العلاقات بين علمى النحو والنقد عند العرب قديما وحديثا ، ليس هذا فحسب بل لم يعد النحو بمعزل عن النقد الأدبى من حيث الوظيفة ومن حيث النية والقصد[٢] ، فبين العلوم العربية نقاط تضافر ، يلتقى فيها العلم بالعلم يتنافران أحيانا ويتجاذبان أحايين ، وكل هذا يصب فى النهاية فى مصلحة تضافر العلوم وخدمة العلم .

نقد الكافية:

هذا البحث محاولة لنقد المدخل إلى النحو من كافية ابن الحاجب [٦٤٦هـ] بشرح بدر الدين بن جماعة [٧٣٣] ، وإنما اخترت مقدمة النحو لتحديد المادة المدروسة، وهذا التحديد أساس من أسس النقد المنهجى ، واخترت شرح ابن جماعة [٣] من بين الشروح مع وفرتها لأننى رأيت فيه كتابا فى نقد الكافية لا فى شرحها ، وهذا البحث ينتمى إلى النوع الثانى من أنواع النقد وهو النقد الخاص حيث يتوجه إلى باب من أبواب النحو فى كتاب من كتب النحو وهو الكافية ، وأسأل الله أن يكون هذا النقد منهجيا مؤسسا ، أحاول فيه الالتزام بالموضوعية ، واحترام الآراء المختلفة ، والتخلى عن المجازفة فى التعميمات والقطع فى الأحكام ، وهذه هى معايير نقدى فى هذا البحث .

---

١ – فى نقد النحو العربى ١٥ .

٢ – انظر : دور النحو العربى كمقياس علمى فى صياغة نظرية النقد الأدبى عند العرب ، عبدالعزيز شويط ، مجلة جذور ، العدد ٣٦ ، ربيع الآخر ١٤٣٥– مارس ٢٠١٤م ، ص ٩٥ .

٣– بتحقيق الدكتور محمد محمد داود ، دار المنار للنشر والتوزيع ٢٠٠٠ .

أولا استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب :

تمثل استدراكات بدر الدين بن جماعة على ابن الحاجب شكلا رائعا من أشكال النقد النحوى ، وجاءت فى نيف وعشرين موضعا [١] ، استخدم فيها مصطلحات نقدية من مثل (حقه أن يقول) و (قوله حسن) و (الأسهل أن يقال) و(لو قال لكفاه) أو (لكان أجود) ، و(الأولى كذا) ، عبرت هذه الاستدراكات فى مجملها عن بعض النقص أو الخلل فى تناول ابن الحاجب لمقدمة النحو العربي : وهى كالآتى :

- " حقه أن يقول (الكلمة اصطلاحا) لأنها قد تكون لغة للكلام والجمل " [٥٧] .

استدرك ابن جماعة على ابن الحاجب القول (اصطلاحا) فى حد الكلمة ، قال ابن الحاجب " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " [٥٧] ، وعلل ابن جماعة بأن الكلمة فى اللغة قد تطلق على الكلام والجمل ، والعجيب أن ابن الحاجب لم يسر على نهج شيخه ابن مالك صاحب الألفية الذى بدأها بقوله (كلامنا) أى الكلام عند النحاة [ونا] الضمير خص به النحاة وليس اللغويين .

- " حقه أن يقول : (وضعا) " [٥٩] .

استدرك ابن جماعة على ابن الحاجب القول (وضعا) فى دلالة الفعل على الاقتران بالزمن ، معللا بأن دلالة الفعل على الاقتران وضعية باعتبار وضعه وصيغته ، بخلاف الاسم ، فإن دلالته على الزمان التزامية كدلالتهما على المكان .

- " حقه أن يقول اصطلاحا [الكلام] لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغة " [٦١] .

استدرك ابن جماعة على ابن الحاجب القول اصطلاحا فى حد الكلام ، وذكر : " لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغة " [٦١] .

وقد بين الصبان فى حاشيته أهمية الاصطلاحات مع الحدود ، فى شرح قول الأشمونى (كلامنا) قال : " أتى بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف فى النحو .... للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام " [٢] .

---

١ – من مقدمة النحو إلى باب المرفوعات .

٢ – حاشية الصبان ٥٥/١ .

- " حقه أن يقول (فصاعدا) " [٦١]

استدرك ابن جماعة القول (فصاعدا) على ابن الحاجب فى حد الكلام بأنه ما تضمن كلمتين ؛ ليدخل الزائد نحو الجملة الشرطية وغيرها ، ولو قال (وأقل ما يتألف الكلام) من كلمتين اسمين أو اسم وفعل لكان أصوب كما جاء فى التصريح [١] ، وليس ابن جماعة وحده الذى استدرك ذلك على ابن الحاجب ، فقد جاء فى التصريح : " وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم يعنى ابن الحاجب ، وبما قاله المصنف فى شرح القطر يسقط قول اللقانى لا حاجة لقوله (أقل) نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه " [٢] .

وربما قصد ابن الحاجب الكلام باعتبار ركنيه المسند إليه والمسند ، فما عداهما عارض أو مكمل للجملة ، إلا أن نقد ابن جماعة أولى بالأخذ فى الاعتبار ، وما سار عليه ابن الحاجب موافق لكثير من العلماء كالزمخشرى [٣] وغيره .

- حقه أن يقول (وإضافته ، أو الإضافة إليه) [٦٥] .

ذكر ابن جماعة ذلك ناقدا ابن الحاجب فى ذكر (الإضافة) علامة للاسم ، مفضلا القول وإضافته أو الإضافة إليه لا بتأويل ، إذ قد يضاف إلى الجملة الفعلية بتأويل كقوله تعالى : " يوم ينفعُ الصادقين " [٤] ، وقد خالف ابن الحاجب جمهور النحاة فى ذكر الإضافة من بين علامات الاسم ، وأغفل ذكر النداء من بين هذه العلامات خلافا لشيخه ابن مالك صاحب الألفية ، وما ترتب على الألفية من شروح .

- " قوله : (ما اختلف آخره به) حسن " [٦٦] .

امتدح ابن جماعة قول ابن الحاجب فى حد الإعراب بأنه : ما اختلف آخره به امتدحه بقوله (حسن) ، ذاكرا أنه وافق فى ذلك سيبويه والمحققين .

- " وقوله :(وأنواعه) أحسن من قول غيره (وألقابه) " [٦٦] .

---

١ – انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٢/١.

٢ – التصريح بمضمون التوضيح ٢٢/١ .

٣ – انظر شرح المفصل ١٨/١ .

٤ – المائدة ١١٩ .

امتدح ابن جماعة ابن الحاجب فى اختيار لفظة (وأنواعه) – أى الإعراب– مفضلا إياها عن قول غيره (وألقابه) معللا بأن اللقب قد يتعدد لمعنى واحد بخلاف الأنواع ، فإنها تدل على اختلاف مدلولاتها ، والأمر هنا كذلك ؛ لاختلاف مدلول الرفع والنصب والجر .

- " قوله : (فالرفع علم الفاعلية) حقه والملحق بها " [٦٦] .

ذكر ابن الحاجب فى هذا الموضع أن الرفع علم الفاعلية فاستدرك عليه ابن جماعة قوله (والملحق بها) معللا بأن رفع المبتدأ ليس بالفاعلية بل لّما أُسنِدَ إليه الخبر أشبه الفاعل فى إسناد الفعل إليه وكذلك الخبر ، وقد وافق ابن الحاجب الزمخشرى فى هذا القول فى حين خالف سيبويه وابن السراج اللذين ذهبا " إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل فى استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما " [١] .

- " وما قاله المصنف تعسف ، وإن كان صحيحا " [٦٨] .

قاله ابن جماعة فى معرض تعريف ابن الحاجب للعامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضى الإعراب ، وقال الأسهل أن يقال العامل : ما به يحدث المعنى المحُوجُ للإعراب ، وفى الموضع نفسه قدم ابن الحاجب جمع المؤنث على غير المنصرف ، ورأى ابن جماعة أن تقديم غير المنصرف على الجمع أولى لأنه مفرد والجمع فرعه.

والحق أن ابن جماعة فاته أن ابن الحاجب فى هذه الفقرة يتحدث عن علامات الإعراب فبدأ بما هو أصل فى ذلك وهو الضمة والفتحة والكسرة للرفع والنصب الجر ، ثم عرج على الفرع وهو الكسرة فى نصب وجر المؤنث السالم ، والفتحة فى نصب وجر الممنوع من الصرف ، وقدم جمع المؤنث على غير المنصرف ، لأن العدول فى جمع المؤنث عدول فى النصب والعدول فى غير المنصرف عدول فى الجر ، والنصب مقدم على الجر فى التناول عند جمهور النحاة ، حيث يقدمون المرفوعات على المنصوبات والمنصوبات على المجرورات ، كما فعل الزمخشرى فى تناوله لأبواب النحو وكذا ابن هشام فى شرح شذور الذهب ، وقد تجنى ابن جماعة على ابن

---

١ – شرح المفصل ٧٣/١ .

الحاجب فى الموضع ذاته حين قال : " وإطلاق الضمة والكسرة فيه ، وإطلاق الضمة والفتحة فيما لا ينصرف – غير كافٍ فى بيان ما هماله " [1] .

- " لو قال : (إلى غير الياء) كفاه " [٦٩] .

أنكر ابن جماعة على ابن الحاجب إضافة كلمة المتكلم إلى الياء فى شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف ، حين قال : (مضافة إلى غير ياء المتكلم) ، وذلك أن الياء التى تضاف لا تكون إلا للمتكلم ، وأرى أن نقده صحيح .

- " لم يذكر (كلتا) و (اثنتان) وهما كذلك " [٧٠] .

لم يذكر ابن الحاجب (كلتا) و (اثنتان) حين تناول المثنى وما يلحق به فى الإعراب ، فى حين ذكر (كلا) و (اثنان) ، قال : " المثنى وكلا مُضافا إلى مضمر ، و(اثنان) بالألف والياء " ، وأنكر عليه ابن جماعة ذلك بقوله : " وهما كذلك ، وذكر المذكر لا يدل ؛ إذ لا يلزم مساواة المذكر المؤنث حكما " ، والحق أن جمهور النحاة يوافق رأى ابن جماعة فى ذكر المؤنث والمذكر معا فى مثل هذه المواضع ، إذ ان التغليب لا يفيد عند قصد السرد أو عند الحد بالرسم مع إطلاق الأحكام .

- " قوله (مضافة إلى مضمر) صحيح " [٧٠] .

ذكر ابن الحاجب شرط إعراب (كلا) بالحروف وهو الإضافة إلى الضمير ، وعلق عليه ابن جماعة بالقول (صحيح) ، وهذا التعليق أو النقد أراه ساذجا ، فمن ذا الذى لا يعرف صحة هذا الشرط ؟ ! ! .

- " ولو قال (وما حمل عليه) لكان أجود " [٧٢] .

استدرك ابن جماعة على ابن الحاجب القول (وما حمل عليه) ، فى الحديث عن إعراب جمع المذكر بالحروف ، واستدراكه صحيح ؛ ليدخل الجمع المسمى به مفرد مثل (عليون) كما ذكر ابن جماعة .

- " وأما المضاف إلى الياء فليس متعذرا " [٧٣] .

ذكر ابن الحاجب أن العلامات تقدر فيما تعذر ، وضرب لذلك مثلين هما (عصا) و (غلامى) ، فوافقه ابن جماعة فى المثل الأول ، وخالفه فى الثانى ، قال : " فليس

---

١ – شرح الكافية ٦٨ .

متعذرا لإمكان ضم ما قبل الياء وفتحه ، فالتحقيق أنه من باب ما استثقل " [1] .
والحق أن نقد ابن جماعة فى هذا الموضع فيه شىء من التعسف ، لأنه يتعذر ضم ما قبل الياء فى غلامى ، وإمكان فتحه مرهون بانتقال الكلمة من باب المفرد إلى باب المثنى ، ورأى ابن الحاجب أصوب ، بل إن النحاة فى إعراب مثل هذه الكلمات يقدرون العلامات ، ويقولون منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والمنع أقوى من التعذر .

- " قوله (من تسع) الأولى : من عشر" [٧٤] .

ذكره ابن جماعة فى باب الممنوع من الصرف استدراكا على قول ابن الحاجب (غيرُ المنصرف ما فيه علتان من تسع) واستدرك عليه ألف الإلحاق مثل أَرَطَى مُعَرّفة ، فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق لشبهها بألف التأنيث ، وفى الصفحة نفسها ذكر ابن الحاجب حكم الممنوع من الصرف ، بقوله (وحكمه ألا كسر ولا تنوين) ، فاستدرك عليه ابن جماعة بقوله (والأولى ولا تنوين صرف) ، ومثل لذلك ب (عرفات) و(أذرعات) وأن التنوين فيهما للمقابلة .

- " حقه أن يقول خروجا مسموعا أو خروجا غير مطرد " [٧٥] .

ذكر ابن الحاجب أن العدل خروج اللفظ عن صيغته الأصلية ، فاستدرك عليه ابن جماعة القول خروجا مسموعا أو غير مطرد ، لأن الخروج المطرد كالأصل .

- " الأولى بالتاء المنقلبة هاءً فى الوقف " [٧٧] .

ذكر ابن الحاجب أن التأنيث بالتاء شرطه العلمية فى الممنوع من الصرف ، واستدرك عليه ابن جماعة : بالتاء المنقلبة هاء فى الوقف ؛ محتجا بأن تاء (بنت) تاء تأنيث ، وذكر أن سيبويه نص على ذلك .

- " وذكر ثلاثة أشياء ، وهناك شرط رابع " [٧٧] .

اشترط ابن الحاجب فى العلم المؤنث : الزيادة على الثلاثة أو تحرك الوسط ، أو العجمة ، فزاد عليه ابن جماعة شرطا رابعا هو النقل من المذكر إلى المؤنث .

---

١ – شرح الكافية ٧٣ .

- " وقوله : (ف [نُوح] منصرف) أجود " [٧٨] .

ذكره ابن جماعه مستحسنا عد (نوح) من الكلمات المنصرفة ، وعد ذلك أجود من كلام الزمخشرى والجرجانى بجواز الأمرين ، مستدلا بأنه لم يسمع إلا منصرفا ، ورأيهما أولى بالأخذ فى الاعتبار .

- " الأولى ولزوم النون والألف " [٨١] .

ذكره ابن جماعة مفضلا القول لزوم النون والألف فى الممنوع من الصرف على قول ابن الحاجب الألف والنون ، احترازا من التثنية المسمى بها مثل (نجران) .

- " وقوله : (اختُلف فى [رحمن] لم يمثَّل به أحد " [٨٣]

اعترض ابن جماعة على ابن الحاجب فى التمثيل بكلمة (رحمن) ، وقال : " ولا ينبغى التمثيل به ، فإنه اسم علم بالغلبة لله تعالى مختص به " ، ورأى ابن جماعة أولى بالأخذ فى الاعتبار .

ثانيا نقد النقد :

وقع ابن جماعة إبان شرحه للكافية فى بعض الهنات ، كما أن نقده اقتصر على الجزيئات ولم يعلق على الشكل العام للأبواب ولا على الأسلوب والمنهج المتبع فى ترتيب الأبواب ، ومن المواضع التى أراها تستحق النقد فى شرحه للكافية ما يأتى:

- " ومفرد صفة ل(لفظ) لا ل (معنى) " [٥٨]

قال ابن الحاجب فى معرض حديثه عن الكلمة والكلام : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " ، ورأى ابن جماعة أن (مفرد) صفة لكلمة (لفظ) لا لمعنى ، والحق أن مفرد صفة لمعنى لا للفظ ، قال الزمخشرى : " الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع " [١] ، فلو كانت مفرد صفة للفظ لقال الزمخشرى (المفردة بالوضع) ، وقد قال ابن عقيل : " وقولنا مفرد أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد " [٢] ، وترتيب الجملة فى كلام ابن الحاجب واختيار اللفظ عنده أوقع القارئ فى اللبس حيث

---

١ – شرح المفصل ١٨/١ .

٢ – شرح ابن عقيل ١٦/١ .

جاءت كلمات (لفظ) و (معنى) و (مفرد) بصيغة المفرد المذكر ، مما جعل كلمة مفرد تحتمل أن تكون صفة لكلتيهما ، بخلاف حد الزمخشرى الذى أنث اللفظ وذكّر المعنى وكلمة مفرد فانتفى اللبس ، ولو أراد ابن الحاجب إفراد اللفظ لقال لفظ مفرد وضع لمعنى كما جاء فى الهمع " الكلمة قول مفرد مستقل " [١] ، ثم إن المعنى هو الهدف الأسمى للدراسات اللغوية جميعها .

-" ولفظ أولى من قول الزمخشرى لفظة " [٥٧-٥٨]

عرف ابن الحاجب الكلمة بأنها " لفظ وضع لمعنى مفرد" وعلق عليه ابن جماعة قائلا " ولفظ أولى من قول الزمخشرى لفظة ، وذكر لذلك وجهين [٢] :

الأول : أن اللفظ يدخل فيه النطق بحرفين فصاعدا لأنه اسم جنس بخلاف اللفظة فإنها للحرف الواحد .

الثانى : أنه يراد منه المصدر .

وقد وافق ابن جماعة جمهور النحاة فى نقده للزمخشرى ، فالجمهور يخلص حد الكلمة من التاء المربوطة فى كلمة (لفظ) ، فقد حد الأشمونى الكلمة بأنها " قول مفرد" [٣] ، ولم يقل قولة مفردة ، ومثله ابن هشام فى شرح الشذور [٤] ، وابن مالك فى التسهيل حين قال " الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع"[٥] ، والسيوطى فى الهمع الذى أضاف إلى الحد كلمة (مستقل) فقال فى حد الكلمة " قول مفرد مستقل " [٦] ، ونَقْدُ ابن جماعة للزمخشرى وموافقته لابن الحاجب فى اختيار (لفظ) من دون التاء المربوطة أولى بالأخذ فى الاعتبار ، والوجهان اللذان ذكرهما لذلك فيهما عناية فائقة بإنعام النظر فى بناء الكلمة وتحليل محتواها ، فاللفظة اسم مرة

---

١ – همع الهوامع ١٩/١ .

٢ – انظر شرح الكافية ٥٨ .

٣ – شرح الأشمونى ٦٤/١ .

٤ – انظر شرح شذور الذهب ٣٣ .

٥ – شرح التسهيل للمرادى ٦٤ .

٦ – الهمع ١٩/١ .

على وزن (فعلة) يناسبه خروج الحرف الواحد ، بخلاف اللفظ الذى هو اسم جنس ، بمعنى الملفوظ فهو " جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه رحمه الله [١] ، فاللفظ هنا معناه الملفوظ ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه التاء المربوطة كقول العرب : التوب نسج اليمن ، أى منسوجه ، والدرهم ضرب الأمير أى مضروبه [٢] .

" ولو قال دخول آلة التعريف لكان أحسن " [٦٢] .

ذكر ابن الحاجب أن من خواص الاسم دخول اللام فنقده ابن جماعة من طريقين [٣] : الأولى أن آلة التعريف عند المحققين [أل] لا اللام وحدها ، فإن احتج بسقوطها وصلا، عورض بثبوتها وقفا ، ومراعاة الابتداء أولى ، والقول [أل] التعريف أقيس ك (هل) و (بل) ، وفى الطريق الثانية (لو قال دخول آلة التعريف لكان أحسن) ليدخل لغة طَيِئ فى حديث النبي – صلى الله عليه وسلم– الذى رواه البخارى [٤] ب(أل) التعريف " ليس من امبر امصيام فى امسفر " ، والحديث بلفظه فى مسند أحمد [٥] ، والحق أن ابن ابن جماعة كان موضوعيا فى الشق الأول من نقده فآلة التعريف عند المحققين هى [أل] ويكفى قول ابن مالك .

بالجر والتنوين والنداو(أل) .....

ولم يكن موضوعيا فى الشق الثانى من نقده حين اقترح على ابن الحاجب أن يقول (دخول آلة التعريف) مراعاة للغة طيئ فى الحديث ، فالجمهور على أن [أل] من علامات الأسماء ولم يقل أحد بدخول آلة التعريف ، كما أن اقتراح ابن جماعة ملبس فقد يُعرف الاسم بالإضافة فتكون الإضافة عندئذ آلة من آلات التعريف ، فتلتبس الإضافة ب [أل] ، واللبس آفة كبرى تعترى الحدود فتذهب معها قيمة الحد

---

١ – شرح المفصل ١٩/١ .

٢ – انظر شرح الكافية ٦٢ .

٣ – انظر شرح الكافية ٥٨ .

٤ – البخارى ، كتاب الصوم ، ٢١٦/٤ رقم ١٩٤٦ .

٥ – مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥ .

، والغرض الذى جُعل له ، ولو قال (حرف التعريف) كما قال السيوطى [١] ، لكان أولى من كلمة (آلة) ، ليشمل (أل) ، أو اللام وحدها ، و(أم) فى لغة طيئ .

- "حقه أن يزيد باعتبار معناه " [٦٥] .

ذكر ابن الحاجب فى هذا الموضع أن الإسناد إلى الاسم علامة من علاماته ، واقترح ابن جماعة أن يزيد (باعتبار معناه) لأنه قد يسند إلى الفعل والحرف باعتبار لفظه ، فيقال : (قام) فعل ماض ، و(هل) حرف استفهام ، وقد وجه السيوطى فى الهمع [٢] ، سهام نقده لابن مالك فى شرح التسهيل فى هذه المسألة نفسها فتكفل بنقد ابن جماعة وابن مالك وغيرهما ، وذكر أن الإسناد المعنوى واللفظى سواء ، وجعل ما جاء على شاكلة (قام) و (هل) فى المثالين السابقين جعله اسما مجردا عن معناه المعروف لإرادة لفظه ، ولهذا يحكم على موضعه بالرفع على الابتداء ، وأن الإسناد فى مجمله هو تعليق خبر بمخبر عنه .

- "الأولى جموع التكسير " [٧٩] .

ذكر ابن الحاجب فى باب الممنوع من الصرف أن " الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع " [٣] ، فاستدرك عليه ابن جماعة القول السابق قاصدا تحديد نوع الجمع ، بأنه نوع الجمع الذى يُمنع من الصرف هو جمع التكسير بشرط أن يكون على صيغة منتهى الجموع ، والحق أن كليهما لم يكن موفقا فى طرحه ، فإقحام كلمة الجمع من ابن الحاجب لا توفيق فيه ، وذكر الصيغة مباشرة أولى ، كما جاء فى الهمع " وزنة مفاعل أو مفاعيل " [٤] ، وعليه الجمهور لأنه لا يخفى على أحد أن المقصود هنا هذان الوزنان ، ولا مجال لإقحام كلمة (الجمع) التى تُحدث لبسا وتقتضى شرحا وتفصيلا لأنواع الجموع ، وهذا التفصيل لا جدوى منه فى هذا الموضع وقد يضر مع أنه لا ينفع ، وربما أوقعه فى ذلك النهجُ الذى سار عليه فى باب الممنوع من الصرف إذ كان

---

١ – انظر الهمع ٢٥/١ . .

٢ – انظر الهمع ٢٦/١ .

٣ – شرح الكافية ٧٩ .

٤ – همع الهوامع ٨٧/١ .

يذكر الممنوع أولا ثم يذكر شرطه بعد ذلك، ولو قال صيغة منتهى الجموع وشـرطها كذا لكان أولى ، وفى اقتراح ابن جماعة (جموع التكسير) تكلف واضح ، سرعان مـا رجع عنه فقال : " ولو اقتصر على التمثيل بالوزنين لكفاه ، لكنه قصد الإشارة إلى علة منع هذا الجمع " [١] .

- " جعلُ سيبويه فاعلا مع تقدمه تساهل " [٨٥] .

قال ابن الحاجب فى باب الممنوع من الصرف " وخالف سيبويه الأخفـش فـى مثـل (أحمر) علما إذا نكر اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير " [٢] ، ونَقَدَهُ ابن جماعة فـى نفس الموضع بقوله " جعلُ سيبويه فاعلا مع تقدمه تساهل ، وما نسب إلى الأخفش كان مذهبا له ثم رجع عنه فى كتبه المبسوطة " فأصاب فى واحد من جزأى نقده وأخطأ فى الآخر ، إذ كان نقده موضوعيا عندما ذكر أن الأخفش رجع عن هذا المذهب فى غيـر واحد من كتبه ، ولم يكن موضوعيا عندما اتهم ابن الحاجب بالتسـاهل عنـدما جعـل سيبويه فاعلا فى رأيه ؛ ذلك أن سيبويه فى كلام ابن الحاجب مفعول بـه ، والمفعـول يجوز أن يتوسط بين الفعل والفاعل ، وقدمه ابن الحاجب للاهتمام الشديد به لأنه إمـام النحاة وهو أستاذ الأخفش ، وكأن الأمر عظيم أن يخالف التلميذ أستاذه ، والعجيـب أن سيبويه نفسه هو الذى قعد لهذا الأمر حين قال "وهوعربى جيد كثيـر ، كـأنهم إنمـا يقدمون الذى بيانه أهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم " [٣] ثم إن القرينة العقلية تبين أن سيبويه أقدم من الأخفش ومن البدهى أن تصدر المخالفـة عـن الأحدث وليس العكس .

---

١ – شرح الكافية ٧٩ .

٢ – شرح الكافية ٨٥/١ .

٤– الكتاب ٣٤/١ .

ثالثا – نقد الكافية :

–ذكر ابن الحاجب اللام والجر والتنوين والإسناد والإضافة من علامات الأسماء ، ولو أنه ذكر النداء بدلا من الإضافة لكان أولى ، ولوافق بذلك جمهور النحاة فى الاتفاق على خمس علامات للاسم من بينها النداء الذى هو علامة أصيلة تعرف بها الأسماء ، بل إن ابن مالك فى التسهيل قد بدأ به وكأنه أصل لهذه العلامات فقال " ويعتبر الاسم بندائه " [١] .

- الإيجاز الشديد الذى يكون مخلا أحيانا يشعر القارئ أن هذا الكتاب كتاب فى إزالة عجمة المصطلحات النحوية ليس غير ، خلافا للمحقق الأستاذ الدكتور محمد داود الذى يرى أن الكافية " اتسمت بالشمول والإيجاز غير المخل " [٢] ، ولا أدرى كيف اختار أستاذى هذين المصطلحين ولا سيما الأول منهما ، فلا الكافية شملت أبواب النحو كلها ولا شملت بابا كاملا بالتفصيلات الدقيقة لأجزائه ، واستدراكات بدر الدين بن جماعة دليل قاطع على إخلال الإيجاز فى الكافية ، ثم ما الدافع لكثرة شروح الكافية ؟ وما الذى دفع ابن الحاجب لشرح كافية نفسه ؟ أظنه الإيجاز المخل فى بعض المواطن والإيجاز الشديد فيها كلها . فكيف تذكر علامات الأسماء ولا يذكر النداء ؟ وكيف تذكر الكلمة والكلام ولا يذكر اللفظ والقول ؟ وفى المقابل نجد الإيجاز البليغ فى قوله " فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة " [٣] .

- **أمن اللبس :**

الغرض الأسمى لدراسة التركيب هو أمن اللبس ، وقد كان اللبس غير مأمون فى أكثر من موضع فى الكافية كموضع أقسام الكلمة : " وهى اسم وفعل وحرف ؛ لأنها إما أن تدل على معنى فى نفسها أو لا الثانى الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة

---

١ – شرح التسهيل للمرادى ٣٧ .

٢ – شرح الكافية ٣٧ .

٣ – شرح الكافية ٦٦ .

الثلاثة أو لا ، والثانى الاسم والأول الفعل "[1] ، فبدلا من أن يقول الثانى الحرف كان من الأولى أن يقول : فإن لم تدل على معنى فى نفسها فهى حرف ، وإن دلت على معنى مقترن بزمن فهى فعل ، وإن لم يقترن بزمن فهى اسم ، ثم إن هذا التركيب الذى يشبه تراكيب الشعر الجاهلى لا يتناسب مع غيره من التراكيب السهلة المباشرة فى الكافية .

- تعمد ابن الحاجب مخالفة النحاة فى منهجه فأوقعه ذلك فى مواطن للنقد كتعمده لدراسة باب الممنوع من الصرف بذكر الاسم الممنوع ويليه شرط منعه من الصرف ، إلى أن وصل إلى الجمع وقال شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح ، مما حدا بابن جماعة أن ينتقده (ولو اقتصر على التمثيل بالوزنين لكفاه).
- اتبع ابن الحاجب درب المناطقة فى تعرضه للحدود ، فكانت حدوده دقيقة جامعة مع إيجازها الشديد فالكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، والكلام ما تضمن كلمتين بإسناد والاسم ما دل على معنى فى نفسه والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب ، مع ما تمتع به من بعد نظر فى استخدام وتوظيف قسمى التعريف وهما الحد والرسم ، فجاء كل منهما فى موضعه .
- اتسم أسلوب ابن الحاجب فى الكافية بالصحة وسلامة اللغة ، وهذه سمة مشتركة فى جميع مؤلفاته ، فهو ثقة حجة ، بالغ البيان ، وهو أكثر علماء عصره علما واطلاعا.

---

١ – شرح الكافية ٥٩ .

خاتمة

هذا البحث محاولة لإلقاء ضوء كاشف على نقد النحو وأطوار هذا النقد ومحاولاته آثرت أن أجمع فيه بين التنظير والتطبيق فاخترت مقدمة كافية ابن الحاجب بشرح بدر الدين بن جماعة للتطبيق على ما قاله العلماء والنقاد ، وحرصت على أن أكون موضوعيا فى نقدى وأن أتحلى برؤية منهجية تستند إلى جمهرة من المبادئ تقبل الضبط والمراقبة ، وقد خلصت إلى الآتى :

- النقد هو الجدل والمناقشة وهو نوعان الأول ينبنى على التعارض بين الأنساق وهو النوع الأشهر وبه ارتبط اللفظ وشرطه أن يكون التعارض غير مدمر ، والثانى ينبنى على التوافق لا على المعارضة ، ولابد أن يجتمع النوعان فى أى عمل بشرى مقبول.
- نقد النحو هو العلم الذى يعنى بتمييز ردىء النحو من جيده ، ويعنى أيضا بإنعام النظر فيما يتعارض فى كلام النحاة وتعقيداتهم ، وهو نوعان عام وخاص وقد نشأ موازيا لنشأة النحو نفسه .
- لابد أن يكون النقد موضوعيا كى لا يقع صاحبه فى براثن المتخصصين .
- يمكن تقسيم النقد إلى قسمين الأول لنقد الظروف والملابسات المحيطة بالكلام ويمكن أن أسميه نقد المقام ، والثانى لنقد النص نفسه ويمكن أن أسميه نقد المقال .
- يرتبط النقد السليم ارتباطا وثيقا بالعلاقة بين المقدمات والنتائج فالمقدمات المنهجية تؤدى إلى نتائج سليمة ، وكل كلام يخضع للنقد عدا كلام الله عز وجل وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، المتصل سنده برواة ضابطين عدول .
- لكل نقد نقد مواز حيث يتحول النص النقدى بمجرد تدوينه إلى نص يحتاج إلى من ينقده مما ينتج عنه سلسلة من النصوص النقدية المتوازية .
- كتاب شرح الكافية لابن جماعة كتاب فى نقد النحو لا فى شرحه ، وقد قال الأستاذ الدكتور محمد داود " هذا الشرح يعد من أفضل وأوفى شروح الكافية ؛ لما تميز به من نظرات لغوية تلتقى مع المناهج الحديثة لعلم اللغة " [1] ، ولو قال أستاذنا (لما تميز

١- شرح الكافية ٧ .

به من نظرات نقدية) لكان أولى ، وأصوب ، إذ يستقى هذا الشرح قيمته من نقده واستدراكاته ، وقد أقر أستاذنا بذلك دون ربط حين قال متحدثا عن ابن جماعة " تلك الشخصية التى تأبّتْ على ظروف العصر الذى ساده الاضطراب السياسى والتقليد والتعصب الذهبى فكان موقفه موقف المعالج المصلح المداوى [الناقد] دون أن يذوب فى غمار هذا الاضطراب " [1] .

١ – شرح الكافية ٧ .

ثبت المراجع

١- الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدى ، شرح أحمد أمين وأحمد الزين ، بيروت .

٢- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ، بتحقيق مازن المبارك طبعة المدنى ١٩٥٩ م .

٣- تجديد النحو ، للدكتور شوقى ضيف دار المعارف .

٤- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية.

٥- جناية سيبويه (الرفض التام لما فى النحو من أوهام) ، زكريا أوزون ، دار الريس ، لندن (٢٠٠٢م) .

٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، بتحقيق محمود بن جميل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الصفا ٢٠٠٢م .

٧- الخصائص ، لابن جنى، بتحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية بيروت.

٨- دلائل الإعجاز ، للجرجانى، المكتبة التوفيقية .

٩- شرح الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية .

١٠-شرح التسهيل للمرادى ، بتحقيق محمد عبدالنبي محمد ، الطبعة الأولى (مكتبة جزيرة الورد-مكتبة الإيمان) ٢٠٠٦م .

١١-شرح شذور الذهب ، لابن هشام المكتبة العصرية (صيدا-بيروت) ١٩٩٧م.

١٢-شرح ابن عقيل ، بتحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية دار الفكر ١٩٨٥م

١٣-شرح كافية ابن الحاجب ، بدرالدين بن جماعة ، بتحقيق الدكتور محمد داود ، دار المنار ٢٠٠٠م ،

١٤-شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب .

١٥-صحيح البخارى ، دار الحديث القاهرة ١٩٨٧م .

١٦-فى النحو العربى (نقد وتوجيه) ، مهدى المخزومى ، الطبعة الثانية دار الرائد العربى (بيروت – لبنان) ١٩٨٦م .

١٧-فى النقد اللغوى ، للأستاذ على النجدى ناصف (بحث منشور فى مجلة رسالة الإسلام ، السنة العاشرة ، العدد الثانى ، أبريل ١٣٧٧-١٩٥٨م ،
١٨-فى نقد النحو العربى ، للدكتور صابر بكر أبوالسعود ، دار الثقافة ١٩٨٨ م.
١٩-القاموس المحيط ، للفيروز آبادى ، دار إحياء التراث العربى (بيروت – لبنان) الطبعة الثانية ٢٠٠٠م .
٢٠-الكتاب ، سيبويه ، بتحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب .
٢١-لسان العرب لابن منظور ، الطبعة الثالثة دار إحياء التراث العربى ١٩٩٩ .
٢٢-اللسانيات العربية الحديثة ، مصطفى غلفان ، مطبوعات جامعة الحسن الثانى كلية الآداب والعلوم ١٩٩٨ .
٢٣-اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان عمر ، الطبعة الثالثة عالم الكتب ١٩٩٨م .
٢٤-مختار الصحاح ، للرازى ، دار المنار .
٢٥-مسند الإمام أحمد بن حنبل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠م .
٢٦-المصباح المنير ، للفيومى ، بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوى ، الطبعة الثانية دار المعارف .
٢٧-مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأداب ، أمين الخولى ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى سبتمبر ١٩٦١م .
٢٨-نظرات فى كتاب جناية سيبويه ، للدكتور نبيل أبوعمشة (بحث منشور فى مجلة التراث العربى التى تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق العدد ٩٣ و ٩٤ ، السنة الرابعة والعشرون المحرم وربيع الثانى (١٤٢٤ه-٢٠٠٤م) .
٢٩-النقد العربى نحو نظرية ثانية ، للدكتور مصطفى ناصف عالم المعرفة مارس ٢٠٠٠م .
٣٠-همع الهوامع ، للسيوطى ، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) الطبعة الأولى ١٩٩٨م .